

أزمة المساعدة الإنسانية في غزة: بين الحقوق الدولية وتقايس مجلس الأمن

The humanitarian aid crisis in Gaza: Between international rights and the inaction of the Security Council

عزوزي عبد المالك*، مخبر التحديات القانونية والسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

abdelmalek.azzouzi@univ-jijel/dz

تاريخ إرسال المقال: 2025 /03 /03 تاريخ قبول المقال: 2025 /04 /28 تاريخ نشر المقال: 2025 /05 /13

الملخص:

منذ تاريخ 7 أكتوبر 2023، شنّ الاحتلال الإسرائيلي حملة إبادة شاملة وممنهجة ضد قطاع غزة، أسفرت عن سقوط حوالي 50,000 شهيد وأكثر من 100,000 جريح وآلاف المفقودين. كما منع الاحتلال دخول المساعدات الإنسانية، وعرقل الجهود المبذولة لمساعدة المدنيين، واستهدف المنشآت الطبية ومولدات الكهرباء ومصادر المياه والمدارس والجامعات، مما جعل القطاع غير صالح للسكنى. وردًا على ذلك، قدمت الولايات المتحدة دعمًا ثابتًا للاحتلال الإسرائيلي، حيث قدمت مساعدات عسكرية، بما في ذلك الأسلحة وحاملات الطائرات والجنود، على الرغم من هذه التحديات، احتشدت عدة دول لدعم القضية الفلسطينية. فقد اقترحت الجزائر، في مجلس الأمن عدة مشاريع قرارات تدعو إلى إنهاء العدوان، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، استخدمت على إثرها الولايات المتحدة حق الفيتو لمنع تمرير هذه المشاريع، في حين شاركت قطر في جهود الوساطة لوقف الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت جنوب أفريقيا خطوة غير مسبوقة تمثلت في رفع دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية، محملة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن إبادة الشعب الفلسطيني في غزة - وهي المرة الأولى التي تتناول فيها المحكمة مثل هذه التهم.

الكلمات المفتاحية: المساعدة الإنسانية، مجلس الأمن.

Abstract:

Since October 7, 2023, the Israeli occupation has launched a comprehensive and systematic campaign of extermination against the Gaza Strip, resulting in approximately 50,000 martyrs, over 100,000 wounded, and thousands of missing persons. The occupation has also blocked the entry of humanitarian aid, obstructed efforts to assist civilians, and targeted medical facilities, power generators, water sources, schools, and universities, rendering the sector uninhabitable. The United States has consistently supported the Israeli occupation by military aid, including weaponry, aircraft carriers, and personnel. Notwithstanding these hurdles, numerous countries have rallied to endorse the Palestinian cause. Algeria, for example, submitted many draft resolutions to the United Nations Security Council advocating for the cessation of aggression and the ease of humanitarian relief delivery; however, the United States utilized its veto authority to obstruct these recommendations. Meanwhile, Qatar participated in mediation efforts to halt the conflict. Additionally, South Africa took an unprecedented step by filing a lawsuit against the Israeli occupation at the International Court of Justice, holding it accountable for the genocide of the Palestinian people in Gaza—the first time the court has addressed such charges.

* المؤلف المرسل.

Key words:. humanitarian aid, security council.

مقدمة:

تعتبر حرب الإبادة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال سنتي 2023 و 2024 مثالا حيا على فشل المجتمع الدولي في حماية الشعب الفلسطيني وضمان وصول حقه في المساعدة الإنسانية، التي يمنعه الاحتلال والذي يتلقى كل الدعم على المستوى الدولي وبكل الوسائل المادية والسياسية والمعنوية بلا حدود، وفي حالات كثيرة تطلب الأمر استخدام بعض الدول لحق الفيتو في مجلس الأمن لتعطيل مشاريع القرارات الدولية التي تطالب بوقف الحرب وفتح ممرات إنسانية عاجلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المدنيين الفلسطينيين.

وفقا للقانون الدولي فإن منع المساعدة الإنسانية يعتبر حالة من حالات فرض أحوال معيشية سيئة على المدنيين مما يؤدي إلى هلاكهم كليا أو جزئيا، ويعتبر ذلك في نظر القانون جريمة إبادة كاملة الأركان، كما تعتبر المساعدة الإنسانية حقا من حقوق الشعوب المنكوبة، وواجبا على المجموعة الدولية، لكن هذه القواعد والمبادئ القانونية معطلة بسبب تعنت الاحتلال والدول الداعمة له.

في كثير من الحالات الإنسانية التي يشهدها العالم قامت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن باستخدام حق الفيتو لتعطيل قرارات في المجلس تدعو إلى وقف إطلاق النار وتيسير وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين، وحدث ذلك في دول عديدة تشهد نزاعات مسلحة طويلة الأمد، مثل روندا وسوريا، والسودان وتعتبر القضية الفلسطينية أكثر الحالات التي تعرضت للظلم في مجلس الأمن من خلال تعنت الدول الكبرى باستخدامها لحق الفيتو لمنع المساعدات الإنسانية من الوصول للمدنيين.

تدور إشكالية البحث حول العلاقة بين إيصال المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني في غزة كواجب للدول وحق للشعب الفلسطيني الذي تعرض في الحرب الأخيرة (معركة طوفان الأقصى) لإبادة جماعية ممنهجة وواسعة النطاق، وبين تقاعس مجلس الأمن الدولي من خلال وقوف الولايات المتحدة الأمريكية ضد إصدار قرارات تسمح بمرور المساعدة الإنسانية ووقف النزاع، وبالتالي إذا كانت المساعدة الإنسانية حقا للشعوب المتضررة من النزاعات المسلحة فهل يمكن للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أن تستخدم حق الفيتو لمنع المساعدات الإنسانية ووقف القتال؟

المحور الأول: حق الشعب الفلسطيني في المساعدة الإنسانية بين المبادئ والواقع الدولي.

في هذا المحور المتعلق بحق الشعب الفلسطيني في الحصول على المساعدة الإنسانية بين المبادئ والواقع الدولي، نتناول، الحق في المساعدة الإنسانية أولا، ثم وضع المساعدة الإنسانية في قطاع غزة خلال معركة طوفان الأقصى ثانيا، ثم الدبلوماسية الإنسانية ومساعدتها لإنقاذ الشعب الفلسطيني ثالثا.

أولا: الحق في المساعدة الإنسانية.

المساعدة الإنسانية أو العون الإنساني هي جميع الأنشطة والخدمات وعمليات توصيل المواد في مجال الصحة والمياه وتهدف المساعدة الإنسانية إلى خلق بيئة معيشية مستدامة وتحقيق الأمن الاقتصادي

والمتمثل في مساعدة الأفراد والمجتمعات القادرة على تغطية احتياجاتها الأساسية ونفقاتها ، وترمي المساعدة الإنسانية إلى ضمان أن يكون الأشخاص العالقين في النزاعات المسلحة قادرين على النجاة والعيش بكرامة، وتعتبر المساعدة الإنسانية حقاً للمدنيين والأشخاص الذين لم يعدوا قادرين على المشاركة في العمليات العدائية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن توجه المساعدة الإنسانية إلى الجيوش المتصارعة أو أن يكون الهدف من تقديمها زيادة القدرة القتالية لأحد أطراف النزاع¹

يرتبط الحق في المساعدة الإنسانية ارتباطاً وثيقاً بالحق في الحياة، إذ يعتبر هذا الحق مبدأً في كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويضع هذا الحق الدولة سواء دولة الجنسية أو دولة الاحتلال أمام واجب توصيل المساعدة الإنسانية وكل إخلال بهذا الواجب تتحمل الدولة عنه المسؤولية الدولية.² كما تخضع المساعدة الإنسانية لمبادئ الإنسانية وعدم التحيز والاستقلالية والحياد وهي مبادئ أخلاقية سامية مستمدة من المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ، وتعتبر هذه المبادئ ضرورية جداً من أجل الحفاظ على هوية العمل الإنساني، والتقيّد بها من شأنه أن يساهم في الحفاظ على الطبيعة الإنسانية ويعزز التناسق في تنفيذ النشاطات واسعة النطاق في المناطق التي المحتاجة للمساعدة الإنسانية.³

ثانياً: وضع المساعدة الإنسانية في قطاع غزة.

لم يكتفي الاحتلال الإسرائيلي بحصار الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع منذ النكبة بل زاد من حصار غزة منذ 2005 بشكل ممنهج وغير اعتيادي، ومتبوع بضربات عسكرية قوية تمس مباشرة حياة المدنيين، لكن حرب 2023/2024 كانت مختلفة تماماً، حيث ومنذ 7 أكتوبر 2023 شنت قوات الاحتلال هجوماً واسعاً النطاق على قطاع غزة، أسفر عن سقوط ما يقارب 50000 شهيد وشعباً مشرداً وبلا مأوى، وبنية تحتية مدمرة تماماً، وكانت كل العمليات العسكرية الوحشية متبوعة بخطاب كراهية وتحريض على العنف ضد الفلسطينيين والدعوة إلى قتلهم والتكثيف بهم من طرف الإعلام والسياسيين والعسكريين وأصحاب النفوذ.

سجلت منظمة القانون من أجل فلسطين في تقرير لها تسجيل أكثر من 500 حالة تحريض على الإبادة الجماعية في غزة منذ 7 أكتوبر 2023، وتم جمع مجموعة قوية من الأدلة التي تكشف انتشار التحريض على العنف ونية الإبادة الجماعية⁴ وصاحب هجوم الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة موجة كبيرة من القتل والتهجير والإبادة مما ساهم في ارتكاب جرائم شنيعة في حق الفلسطينيين، وبالموازاة مع ذلك قامت قوات الاحتلال بمنع دخول المساعدات الإنسانية للمدنيين، وأصبح قطاع غزة أرضاً غير قابلة للحياة، فقد انعدمت فيها جميع مرافق الحياة من غذاء ودواء وماء وتعليم وحتى المساكن لم تعد متوفرة، ورغم كل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لإيصال المساعدات الإنسانية، فإن قوات الاحتلال منعت كل شيء ولم تسمح إلا بمرور جزء يسير جداً من المساعدات قد يصل إلى ما نسبته 1% مما يجب أن يدخل القطاع، وكان جزء منه

يتعرض للسرق والنهب والحرق من طرف المستوطنين، وما زاد الوضع تعقيدا سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على معبر فيلادلفيا بين قطاع غزة ومصر، ليكتمل الحصار البري والبحري والجوي على القطاع.

ثالثا: الدبلوماسية الإنسانية ومحاولة إنقاذ الشعب الفلسطيني.

الدبلوماسية الإنسانية في نظر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، هي: "إقناع صناع القرار والقادة بالعمل في كل الأوقات وتحت جميع الظروف بما يخدم مصالحهم". الضعفاء ومع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية الأساسية.⁵

تتصدر أهمية الدبلوماسية الإنسانية فيما يلي: ⁶

- تيسير الوصول إلى المناطق المتضررة: تساعد في فتح القنوات اللازمة للوصول إلى المناطق التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية، خاصة في مناطق النزاعات والصراعات.
- تعزيز الاحترام للقانون الدولي الإنساني: تعمل على تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، مما يساعد في حماية المدنيين والمساعدات الإنسانية خلال النزاعات.
- بناء الثقة مع الفاعلين المحليين والدوليين: تساهم في بناء وتعزيز الثقة بين المنظمات الإنسانية والفاعلين المحليين والدوليين، مما يسهل عمليات التنسيق والتعاون في تقديم المساعدات.
- توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني: من خلال المفاوضات والعمل مع الجهات المختلفة، تسعى لحماية العاملين في المجال الإنساني من الأخطار والاعتداءات.

حاولت الدبلوماسية الإنسانية سواء من طرف منظمات الإغاثة الدولية والوطنية وكذلك من خلال الدول التدخل في قطاع غزة لإغاثة المدنيين عن طريق مؤسساتها المتخصصة، لكن كل محاولات التدخل الإنساني باءت بالفشل أمام تغنت الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وأمام التدخل المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ومساعدة الكيان في كل صغيرة وكبيرة حتى أسلحتها وضعتها في خدمته، ولم تكن بذلك فقد ساهمت في إصابة مجلس الأمن الدولي بالشلل من خلال استخدام حق الفيتو 4 مرات لمنع صدور أي قرار من المجلس يدعو لوقف إطلاق النار وتيسير إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

المحور الثاني: الحق في المساعدة الإنسانية في مواجهة حق الفيتو.

لطالما استخدمت الدول دائمة العضوية حق الفيتو في مجلس الأمن لتعطيل مشاريع قرارات تتعلق بوقف إطلاق النار وتيسير وصول المساعدة الإنسانية للمدنيين في مناطق النزاعات، وعليه نتناول في هذا المحور، استخدام حق الفيتو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضد مشاريع قرارات المساعدة الإنسانية في غزة أولا، ثم تاريخ استخدام حق الفيتو لمنع المساعدة الإنسانية في دول الصراع الدائم ثانيا، وبعدها نتعرض التهديد باستخدام حق الفيتو وأثره في إصدار قرارات فارغة من محتواها ثالثا.

أولاً: استخدام حق الفيتو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضد مشاريع قرارات المساعدة الإنسانية في غزة.

بتاريخ 20 نوفمبر 2024 اجتمع مجلس الأمن الدولي لبحث مشروع قرار يدعو لوقف إطلاق النار في غزة وتيسير وصول المساعدة الإنسانية، هذا القرار الذي تقدمت به مجموعة الدول العشرة أصحاب العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، حصل القرار على دعم 14 دولة في حين عارضته الولايات المتحدة الأمريكية مستخدمة حق النقض (الفيتو).⁷ وتعتبر هذه المرة الرابعة على التوالي منذ بدأ العدوان على غزة التي تستخدم فيها الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو لوقف إطلاق النار وتوصيل المساعدة الإنسانية.⁸

حيث تم استخدام حق الفيتو أول مرة في 18 أكتوبر 2023 ضد قرار مقدم لمجلس الأمن يدعو إلى هدنة إنسانية بين الاحتلال الإسرائيلي وحركة حماس من أجل السماح بإدخال المساعدات الإنسانية، وكانت المرة الثانية بتاريخ 8 ديسمبر 2023 ضد مشروع قرار مقدم من قبل الإمارات العربية المتحدة بوقف الحرب في غزة حيث نال المشروع موافقة 13 عضواً وامتنعت المملكة المتحدة عن التصويت وعارضته الولايات المتحدة الأمريكية مستخدمة حق الفيتو، بينما المرة الثالثة كانت بخصوص القرار الذي تقدمت به الجزائر في 20 فيفري 2024 وكان القرار يدعو إلى هدنة إنسانية فورية لإيصال المساعدات الإنسانية.⁹

مشروع القرار يؤكد المطالبة بامتنثال الأطراف للالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالأشخاص الذين تحتجزهم ويتمكن السكان المدنيون في قطاع غزة من الحصول فوراً على الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة، مشروع القرار رفض أي جهد لتجويع الفلسطينيين، وطالب بتيسير دخول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع ومأمون ودون عوائق على نطاق واسع إلى قطاع غزة بجميع مناطقه وإيصالها إلى جميع المدنيين الفلسطينيين الذين يحتاجون إليها، بما يشمل المدنيين الموجودين في شمال غزة المحاصر الذين هم في أمس الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية الفورية، وذلك بتنسيق من الأمم المتحدة.¹⁰

كما شدد مشروع القرار ذاته على أن الأونروا ما زالت هي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة، ودعا جميع الأطراف إلى تمكين الوكالة من تنفيذ ولايتها على النحو الذي اعتمدته الجمعية العامة، في جميع مناطق عملياتها، مع الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني القائمة على التحلي بالإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، وإلى احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية مرافق الأمم المتحدة والمرافق الإنسانية.¹¹ وقد لعبت الجزائر دوراً محورياً في تقديم مشاريع قرارات وقف إطلاق النار في مجلس الأمن الدولي، سواء بصور فردية أو بالتعاون مع الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، لكن كل المشاريع التي تم التقدم بها واجهتها الولايات المتحدة بالرفض من خلال استخدام حق الفيتو.

ثانياً: تاريخ استخدام حق الفيتو لمنع المساعدة الإنسانية في دول الصراع الدائم.

لقد استخدم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا) بشكل دوري حق النقض، أو التهديد باستخدامه، أو الفيتو "الصامت"، لمنع القرارات على الرغم من استمرار الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، و/أو جرائم الحرب التي ترتكب. (يحدث "الفيتو الصامت" عندما لا يتم حتى اقتراح قرارات في مجلس الأمن بسبب الانحياز السياسي للعضو الدائم، وبسبب الخوف من استخدام العضو الدائم لحق النقض الذي يتمتع به).¹²

تاريخياً، نشأت هذه القضية أثناء حقبة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (مع حق النقض الأمريكي والبريطاني والفرنسي) وكذلك في رواندا أثناء الإبادة الجماعية عام 1994 (مع تهديد الولايات المتحدة وفرنسا باستخدام حق النقض ضد أي قرار يستخدم كلمة "إبادة جماعية" أو نشر قوات لمحاولة وقف الإبادة الجماعية). وفي الآونة الأخيرة، كان وجود حق النقض (أو الفيتو الصامت)، وخاصة حق النقض الذي تتمتع به الصين، هو الذي يفسر افتقار مجلس الأمن إلى إدانة جرائم الفظائع الجماعية وعدم الاستجابة العامة في حين ارتكبت مثل هذه الجرائم في دارفور (السودان)، وسريلانكا، وميانمار. (أما بالنسبة لميانمار، فقد كان هناك أيضاً حق نقض صريح، مما منع قراراً كان من شأنه أن يدين الجرائم ضد الروهينجا في عام 2007). ومؤخراً، كانت هناك أيضاً سلسلة من 12 حالة نقض مرتبطة بالوضع في سوريا (ألقته روسيا، وانضمت إليها الصين أحياناً) لمنع إدانة الجرائم، ومنع عمليات تفتيش الأسلحة الكيميائية التي من شأنها أن تتسبب المسؤولية إلى الجانب الذي يستخدمها، فضلاً عن تدابير أخرى مصممة للحد من ارتكاب الجرائم أو التخفيف منها. وتستخدم الولايات المتحدة أيضاً حق النقض فيما يتعلق بالإحتلال الإسرائيلي، في بعض الأحيان في مواجهة مثل هذه الجرائم.¹³

ثالثاً: التهديد باستخدام حق الفيتو وأثره في إصدار قرارات فارغة من محتواها.

منذ بدأ الحرب على غزة في 7 أكتوبر 2023 ولحد الساعة استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو أربعة مرات لوقف مشاريع قرارات في مجلس الأمن تهدف كلها لوقف العدوان وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين في قطاع غزة.

يمكن تعريف حق النقض أو الفيتو على أساس أنه إمتياز خصت به الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي نفسها لاعتراض أي قرار قد يصدره المجلس ضدها أو في غير مصلحتها. حق النقض أو (الفيتو) هو إجراء منصوص عليه ضمناً في الفقرة الثالثة من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة ويتعلق بالتوافق في التصويت على المسائل الموضوعية في مجلس الأمن حيث تنص المادة على: (يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد، تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة 3 من المادة 52 يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت).

صحيح أن الميثاق دون حصر إمتياز حق النقض للدول الخمس لإبعاد تدابير الفصل السابع وجزاءاته عنها إلا أن الإستخدام النفعي والمتكرر لهذا الحق أدى إلى تقلته من حصريته الميثاقية ليمتد إلى دول عديدة غير الدول الخمس، فنظام الأمن التحالفي لم تقتصر مفاعيله على توفير الحماية الأمنية أو المظلة النووية لأعضائه، بل تمتد حكما لتوفير الحماية الميثاقية للأطراف المتحالفة باستخدام حق النقض لحمايتها إن تطلب الأمر ، والملاحظ أن نظام الحصانة الميثاقية أكسب فئة من الدول صفة الدولة المحصنة باستمرار ضد سريان أي تدبير ميثاقى قسري ضدها عسكري أو غير عسكري، وخير مثال على ذلك الاحتلال الإسرائيلي فرغم كل الجرائم التي ارتكبتها في حق الشعب الفلسطيني ودولته، إلا أن جرائمه تمتعت بالحصانة ولم يتخذ ضده أي إجراء أو تدبير جزائي من ظهور الكيان.¹⁴

إذا ما حسبنا الفيتو الذي استخدم لمنع إنصاف الشعب الفلسطيني، يصل العدد إلى أكثر من 80 استخداماً لحق النقض الفيتو. وبالمناسبة، فحق النقض الجدلي في ذاته، هو الذي يمنح حفة من الدول أفضلية التفوق بالتحكم بمصير العالم، وهذا يتطلب حملة عالمية لتعديل نظام الأمم المتحدة، والعمل على إلغاء بند حق النقض.¹⁵ منذ سنة 1945 استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو أكثر من 80¹⁶ مرة من أجل منع مجلس الأمن من إصدار قرارات تتعلق بـ:

توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المخططات الإستعمارية للإحتلال الإسرائيلي والمتواصلة في الأراضي الفلسطينية.

السياسة الإسرائيلية المصادرة لمزيد من الأراضي في فلسطين المحتلة.

وآخر استخدام لحق الفيتو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني كانت سنة 2024 عندما منعت صدور قرارات من مجلس الأمن لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة.

أمام هذا الكم الهائل من استخدامات حق الفيتو ضد القضية الفلسطينية والممتد منذ أكثر من إنشاء منظمة الأمم المتحدة فإنه لم يعد هناك أي شك لأي شخص في العالم أن طريق مجلس الأمن بالنسبة للقضية الفلسطينية كان مسدودا منذ البداية ولم يفتح أبداً إلا من خلال البحث في أساليب ووسائل قانونية وسياسية أخرى تحد من سلطة الدول الخمس الكبرى في استخدام حق الفيتو (النقض).

بعد فشل مجلس الأمن الدولي لعدة أشهر في إصدار قرار واحد ملزم بوقف إطلاق النار في غزة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، لجأت الدول الأعضاء في مجلس الأمن وخاصة بعد تهديد الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو في أي مشروع قرار لا يخضع لموافقتها وموافقة الاحتلال الإسرائيلي، بتقديم مشروع قرار جديد، قامت الولايات المتحدة بمراجعته وإسقاط الكثير من البنود التي كانت مطروحة فيه، تمكن مجلس الأمن من إصدار القرار 2735/2024 وقد أشار هذا القرار إلى أن الوقف الشامل لإطلاق النار يمر بثلاث مراحل وهي:¹⁷

- وقف فوري تام وكامل لإطلاق النار مع إطلاق سراح الرهائن بمن فيها النساء والمسنون والجرحى وإعادة رفات بعض الرهائن الذين قتلوا، وتبادل الأسرى الفلسطينيين، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة بالسكان في غزة.
 - باتفاق من الطرفين، وقف دائم للأعمال العدائية مقابل إطلاق سراح جميع الرهائن الآخرين الذين يظلون في غزة، وانسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من القطاع.
 - الشروع في خطة كبرى متعددة السنوات لإعادة إعمار غزة وإعادة ما يبقى في القطاع من رفات أي رهائن متوفين إلى أسرهم.
- لكن ما يعاب على هذا القرار أنه:

لم يعتبر القرار أن الوضع في فلسطين المحتلة يهدد السلم والأمن الدولي وفقاً لصلاحيات مجلس الأمن والمنصوص عليها في الميثاق حيث جاء فيه: (يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه).¹⁸

إن عدم قيام مجلس الأمن بتكليف الوضع في فلسطين بأنه يهدد السلم والأمن الدولي يؤدي إلى إصدار قرارات خالية من الصيغة التنفيذية وفارقة للقوة الإلزامية وبذلك يكون مجلس الأمن الدولي قد تقاعس عن القيام بواجباته الرئيسية المنصوص عنها في الميثاق حيث جاء فيه ما يلي:¹⁹

1. رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.
2. يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر

3. يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية عامة لتتخذ فيها. كانت الولايات المتحدة قد اضطرت لتعديل المسودة الأصلية لمشروع القرار، مرتين على الأقل، لحشد أوسع تأييد دولي ممكن، وهو ما حدث، فقد وافقت جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على مسودته النهائية، باستثناء روسيا الاتحادية، التي رأت أن الغموض ما زال يكتنف بعض مفرداتها. ومع ذلك، قرّرت في النهاية عدم استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار، ومن ثمّ سمحت بتمريره إرضاءً للمجموعة العربية، التي أبدت استعدادها للموافقة عليه، واكتفت بالامتناع عن التصويت.²⁰

ينطوي القرار 2735 على ثغرة خطيرة، خلّوه من آلية تربط عضواً بين المراحل الثلاث التي تتكوّن منها "خريطة الطريق" المقترحة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، فالانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية

لا يحدث تلقائياً بمُجرد وفاء مختلف الأطراف بالالتزامات الواقعة على عاتقها خلال هذه المرحلة، لكنّه يتوقّف على مفاوضات جديدة لا يستطيع أحد أن يتكهّن بنتائجها. ولأنّ المرحلة الثانية الأكثر أهمية على الإطلاق، لأنّها التي يبدأ عندها التزام الأطراف المعنية بالوقف الدائم لإطلاق النار، كان من الضروري أن ينصّ القرار على أنّ وفاء الأطراف المعنية بالالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب المرحلة الأولى، وإقرار الوسطاء بذلك، يترتّب عنه، تلقائياً، الوقف الدائم لإطلاق النار.²¹

كما أنه من عيوب هذا القرار أنه جاء دون صيغة تنفيذية، وخال تماماً من صيغة الأمر، وبذلك فهو يشبه التوصية أكثر من القرار وبالتالي فلا يعتبر قاعدة أمر في القانون الدولي وإنما ينتمي إلى القانون الدولي الهش.

إن تعمد إفراغ قرار مجلس الأمن 2735/2024 من محتواه يزيد من الوضع في قطاع غزة سوءاً ويستمر حرمان المدنيين من الغذاء والدواء وكل مستلزمات العيش.

الخاتمة:

من خلال البحث في موضوع أزمة المساعدة الإنسانية في غزة: بين الحقوق الدولية وتقاعس مجلس الأمن، والذي تمت فيه مناقشة العديد من المواضيع المرتبطة مثل الحق في المساعدة الإنسانية والتعسف في استخدام حق الفيتو لمنع وقف إطلاق النار ومنع وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين، وبذلك أوصلتنا دراسة هذا الموضوع إلى النتائج والإقتراحات الآتية:

أولاً: النتائج

تعتبر المساعدة الإنسانية حقاً من حقوق الإنسان ومن واجب دولة الاحتلال أو الدولة المتحكمة في الأوضاع أن تقدم المساعدة الإنسانية في إطار عمليات الغوث الإنساني. رغم الجهود الكبيرة التي لعبتها الدبلوماسية الإنسانية من أجل توصيل المساعدات الإنسانية إلى فلسطين، إلا أن كل جهودها باءت بالفشل، سواء الجهود الدبلوماسية التي بذلتها المنظمات الدولية، أو الجهود التي بذلتها الدول فرادى أو جماعات.

إن حق النقض أو الفيتو هو حق مكفول للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولا يوجد له أساس قانوني واضح لإستخدامه، لذلك فإن الدول الخمس الكبرى قد استخلصته معنوياً من أحكام الميثاق. استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ضد القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية أكثر من 80 مرة كان آخرها 4 استخدامات منذ 7 أكتوبر 2023، مما أضر بحياة المدنيين وساعد في تشريد الفلسطينيين، وسمح ذلك آلة القتل الخاصة بالاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ إبادة جماعية في قطاع غزة.

خلق تعنت الاحتلال الإسرائيلي في أعماله في قطاع غزة وضعاً استثنائياً في الواقع الدولي، فأصبح يقوم بأعماله الوحشية دون رقيب أو حسيب ويتلقى في ذلك كل الدعم العسكري والمعنوي من طرف الولايات

المتحدة الأمريكية، بما فيه الدعم الحمائي في مجلس الأمن فهي لا تكتفي بمنع تطبيق الميثاق عن نفسها فقط بل مدت عدم تطبيقه إلى الاحتلال.

رغم قيام مجموعة الدول الراضية للعدوان الإسرائيلي على غزة بجهود عظيمة من أجل وقف العدوان على غرار ماقامت به الجزائر في مجلس الأمن، ودولة جنوب إفريقيا ومن معها في محكمة العدل الدولية والدول التي أخطرت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وجهود الوساطة التي قامت وتقوم بها دولة قطر، فإن الكيان الصهيوني مستمر في الإبادة دون رقيب أو حسيب.

حتى المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة سواء كانت حكومية أو غير حكومية لم تستطيع فعل شيء أو إحداث أي تغيير في الميدان، فلا وقف للعدوان ولا مناطق آمنة في غزة ولا مرور للمساعدات الإنسانية للمدنيين، فرغم التنديد وطلبات الدخول إلا القطاع، بقي الكيان الصهيوني يعمل فوق كل القوانين والأخلاق، أمام الفشل الذريع للمجتمع الدولي حيث أصبحت مؤسساته مصابة بالشلل التام.

ثانياً. الإقتراحات.

من الناحية السياسية فإن مجهودات الدول التي ناصرت القضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية يجب ان لاتذهب سدى، فعلى تلك الدول أن تنظم جهودها في شكل مؤسسة، وعليها أن تعمل على تشكيل منظمة دولية لمساندة الدولة الفلسطينية ضد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن لدول مثل الجزائر وقطر وجنوب إفريقيا أن تلعب دوراً ريادياً في هذا التجمع. بحكم تجاربها الداعمة للقضية الفلسطينية.

على الدول المساندة للقضية الفلسطينية بما فيها دولة فلسطين أن ترفع دعاوى جديدة أمام محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول التي دعمت الإبادة الجماعية في غزة لانتهاكها المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948.

كما يمكن للدول المساندة للقضية الفلسطينية بما فيها دولة فلسطين أن تطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بخصوص حدود استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن وهل يمكن لعضو من الأعضاء الدائمين أن يستخدم حق الفيتو ضد مشروع قرار يدعو لوقف إطلاق النار وتيسير وصول المساعدة الإنسانية إلى المدنيين.

من جهة أخرى يمكن رفع دعوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية في محكمة العدل الدولية بدعوى استخدام حق الفيتو لمنع وقف إطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة أربع مرات مما يشكل انتهاكاً صارخاً للمبادئ الإنسانية المنصوص عليها في الميثاق والغرض منه.

الهوامش:

- ¹ . كونت دوبرمان وآخرون، تعليق على اتفاقية جنيف الأولى، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة 2016 ص 276.
- ² . روث أبريل ستوفلز، التنظيم القانوني للمساعدة الإنسانية، في النزاعات المسلحة، الإنجازات والفجوات، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متوفر على الرابط: <https://international-review.icrc.org/sites/default/files/legal-regulation-ruthabril-arabic.pdf>
- ³ . غسان الكلوت، العمل الإنساني، الواقع والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان، 2020 ص 112.
- ⁴ . للإطلاع على التقرير كاملاً : <https://law4palestine.org/ar> قاعدة-بيانات-للتحريض-الإسرائيلي-الإب/ شوهده بتاريخ 10 11 2024 الساعة 23:05 ,
- ⁵ . الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر متوفر على الرابط: https://www.ifrc.org/sites/default/files/2021-07/Humanitarian-Diplomacy-Policy_AR.pdf أشوهده بتاريخ: 19 11 2024 الساعة 22:14
- ⁶ . الهلال الأحمر القطري، الدبلوماسية الإنسانية: ركيزة أساسية في مواجهة التحديات العالمية، متوفر على الرابط: <https://www.qrcs.org.qa/ar/Pages/Humanitarian-Diplomacy.aspx> شوهده بتاريخ: 19 11 2024 الساعة 21:30
- ⁷ . أميركا تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار بوقف إطلاق النار في غزة، الجزيرة نت، بتاريخ 23 / 11 / 2024، الساعة 22: 23 متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/2024/11/20/أميركا-تستخدم-الفيتو-ضد-مشروع-قرار>
- ⁸ . واشنطن تستخدم الفيتو للمرة الرابعة ضد قرار لوقف العدوان على غزة، شوهده بتاريخ: 20 / 11 / 2024، الساعة 23 و 30 دقيقة، متوفر على الرابط: <https://arabi21.com/story/1641773/واشنطن-تستخدم-الفيتو-للمرة-الرابعة-ضد-قرار-وقف-العدوان-على-غزة>
- ⁹ . يوسف كمال خطاب، الفيتو الأمريكي على قرار الجزائر بوقف الحرب دعم جديد لإسرائيل لتستمر في الإبادة الجماعية للفلسطينيين، مركز الخليج للأبحاث، متوفر على الرابط: <https://www.grc.net/documents/65dc7ba556a66VetoAmerica2.pdf> تاريخ الإطلاع، 20 أوت 2024.
- ¹⁰ . الأمم المتحدة، الولايات المتحدة تستخدم الفيتو بشأن مشروع قرار حول وقف إطلاق النار في غزة والإفراج عن الرهائن، شوهده بتاريخ: 23 / 11 / 2024، الساعة 23 و 56 متوفر على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2024/11/1136766>
- ¹¹ . المرجع نفسه.

¹² . justice truth dignity , Legal Limits to the Veto Power in the Face of Atrocity Crimes, 04/11/2019 Available at: <https://www.ictj.org/news/legal-limits-veto-power-face-atrocity-crimes>

¹³ . justice truth dignity, Op; Cit.

¹⁴ . محمد المجذوب، نظام الجزاء الدولي، العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2010، ص 355.

¹⁵ . ماجد الزير، الحاجة الإستراتيجية للتحرك الفلسطيني في الفضاء الدولي، الجزيرة نت، اطلع عليه بتاريخ 11 / 29 2024 الساعة 23 و 50 دقيقة، متوفر على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2024/11/29/الحاجة-الاستراتيجية-للتحرك>

¹⁶ . للإطلاع على قرارات الفيتو التي استخدمتها الولايات المتحدة ضد القضية الفلسطينية يراجع: ناجي البشير عمر الفحواش، تأثير حق الفيتو على قرارات مجلس الأمن القضية الفلسطينية نموذجاً، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، 2015، ص 56 وما بعدها.

¹⁷ . قرار مجلس الأمن رقم 2735 / 2024 وثيقة رقم: (2024) RES/ A / 2735

¹⁸ . المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة. 1945.

¹⁹ . المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة.

²⁰ . حسن نافعة، قرار مجلس الأمن 2735 الثغرات والممكنات، العربي الجديد 15 يوليو 2024، أطلع عليه بتاريخ 10 /

10 / 2024 الساعة 14 و 12 دقيقة متوفر على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/قرار-مجلس-الامن-2735-الثغرات-والممكنات>

[الأمّن-2735-الثغرات-والممكنات](https://www.alaraby.co.uk/opinion/قرار-مجلس-الامن-2735-الثغرات-والممكنات)

²¹ . المرجع نفسه.